حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ والبرنامج المرحلي

مثّلت الحرب العربية ـ الاسرائيلية الثالثة التي تمّت بمبادرة مصر وسوريا في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ الحدث الكبير الذي كان له الفضل في تظهير كل التحوّلات الايجابية السابقة على الساحة الفلسطينية، وتوفير الجو الملائم لكي تنخرط الغالبية الفلسطينية في اتمام هذه التحوّلات. وكان الهدف المعلن من الجانب العربي لهذه الحرب هو تحقيق ازالة آثار عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧، أو تحرير الاراضي التي احتلتها اسرائيل نتيجة هذا العدوان. ولم يقل أي من المشاركين في الحرب ان هدفها هو تحرير فلسطين بكاملها. ومع ان الجيوش العربية التي شاركت في الحرب اقتحمت المواقع الاسرائيلية، ودخلت في العمق، وفاجأت الجانب الآخر وأظهرت، هنا وهناك، براعة في الهجوم والدفاع، فانها لم تبلغ حدّ تحقيق الهدف بالقتال، ولم تطرد القوات الاسرائيلية الّا من مناطق قليلة في الاراضي المحتلة. بالرغم من ذلك، اعتبرت نتائج هذه الحرب متوازنة، وأثارت، خصوصاً في الايام الاولى من بدء القتال، رعباً حقيقياً في اسرائيل، وجعلت هذه الاخيرة أقلّ تهرباً، عما كانت عليه في السابق، من الدعوة الى تسوية تتمّ على أساس القرار ٢٤٢. وعلى الصعيد العربي، حسمت نتائج الحرب الجدل بين الراغبين في التسوية والرافضين لها، وتحققت الغلبة للقابلين بها. حدث ذلك، خصوصاً لأن سوريا التي انفردت، كما مرّ معنا، برفض القرار عند صدوره، قبلت به مع التحفظ، في العام ١٩٧١، دون ان يقع تبدل كبير على جوهر موقفها ولغة خطابها المتشددين. أمّا بعد الحرب، فقد أظهرت سوريا، أيضاً، استعداداً أوفى لتطبيق بنود القرار، وذلك، بالطبع، وفق تفسيرها له الذي يختلف عن التفسير الاسرائيلي، وان معارضة الدول العربية الواقعة خارج دول الطوق المحيطة باسرائيل للقرار فقدت كثيراً من فاعليتها بعد ان اكتمل اجماع دول الطوق على القبول.

وعلى كل حال، فإن تجدد النشاط العربي والدولي الرامي لتحقيق تسوية أحدث تأثيره المباشر على الساحة الفلسطينية التي وجد فرقاؤها جميعاً أنفسهم أمام هذه المسألة، اذ ما الذي سيؤول اليه العمل الوطني الفلسطيني اذا تمكّنت الاطراف الاخرى المنخرطة في الصراع من التوصل الى تسوية؟ يضاف الى ذلك، ان مصر، بالذات، من بين دول الطوق، وهي التي كانت أكثرها تعجلاً لتحقيق تسوية ما، وهي، أيضاً، التي أبرمت مع اسرائيل سلسلة من الاتفاقات الخاصة بوقف اطلاق النار والفصل بين القوات، صبّت جهوداً قوية ومثابرة بهدف حمل القيادة الفلسطينية على حسم الموقف من التسوية والانخراط بأسرع وقت في المجهودات السياسية القائمة آنذاك. وقد تضافر تأثير هذا كلّه، فنشط حوار الاطراف الفلسطينية حول الموضوع، وأحدث تأثيره، بالاضافة الى التأثيرات الاخرى، في تعديل ميزان القوى على هذه الساحة، وجعله يميل، بصورة حاسمة، لصالح الراغبين في التسوية. وقد تبلورت، بنتيجة هذا الحوار، أو في سياقه، وهو حوار لم يغب عنه العنف والعنف المسلّح في بعض الحالات، كتلتان كبيرتان رئيستان. فتشكلت أولى الكتلتين، وهي كتلة الغالبية، من القوى الموافقة على الانخراط في التسوية، وضمّت نواة هذه الكتلة «فتح»، و«الصاعقة» التي يشرف عليها حزب البعث الحاكم في سوريا، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين التي كانت تفاعلات الآراء داخلها قد أحدثت للتو، تحوّلاً في موقفها السابق المناهض لدعوة التسوية[٣٥]. وقد حظيت هذه الكتلة بتأييد الشيوعيين الذين كانوا قد أصبحوا ممثلين في المجلس الوطني الفلسطيني، وصار لهم نشاط متزايد على الساحة أيضاً. ومما لا شك فيه ان كتلة الغالبية في م.ت.ف. استقطبت تأييد غالبية الجمهور الفلسطيني كما أيّدتها غالبية الدول العربية والدول الاخرى الصديقة، خصوصاً الاتحاد السوفياتي. أمّا الكتلة الثانية، وهي كتلة الأقلية، فقد تزعمتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وضمّت معها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة ومنظمتين صغيرتين أخريين هما جبهة النضال الشعبي الفلسطيني